جوهرا ولا عرضا اذ لا يصدق عليه انه ذو ماهية بل وجود هو عينه وليس له ماهية
وراء الوجود كما عرفت والجوهر اما مفارق في ذاته وفعله عن المادة بان لا يحتاج
في ذاته ولا في فعله الى المادة وهو العقل او مفارق في ذاته دون فعله وهو
النفس او غير مفارق وهو اما محل لجوهر آخر او حال في جوهر آخر او مركب منهما
والاول هو المادة والثاني هو الصورة والثالث هو الجسم والموضوع والمحل
متعاكسان وجودا وعدما في العموم اي يكون المحل في جانب الوجود اعم من الموضوع
مطلقا وفي جانب العدم بالعكس اي يكون عدم الموضوع اعم مطلقا من عدم
المحل وكذا الحال والعرض اي يكون الحال في جانب الوجود اعم مطلقا من العرض وفي
جانب العدم بالعكس وبين الموضوع والعرض مباينة لان الموضوع هو المحل المتقوم
بنفسه والعرض لا يكون متقوما بنفسه والمحل قد يكون جوهرا كالجسم بالنسبة الى
الاعراض وقد يكون عرضا كالحركة بالنسبة الى السرعة والبطوء والحال ايضا قد
يكون جوهرا كالصورة وقد يكون عرضا فيصدق العرض على المحل والحال جزئيا اي بعض
المحل عرض وبعض الحال عرض وكذا يصدق الجوهر على المحل والحال جزئيا فان بعض
المحل جوهر وبعض الحال جوهر قال والجوهرية والعرضية من ثواني المعقولات لان
لم يحمل نسبة احدهما على وسط واختلاف الانواع بالاولوية في المعقولية اشكل
في الذات عن غيرها اقول اختلف العلماء في ان الجوهر جنس لما تحته او لا فاختار
المصنف انه ليس بجنس لما تحته كما ان العرض ليس بجنس لما تحته من الاعراض
واحتج على ذلك بوجهين الاول ان الجواهر والاعراض نسبتها الى ما تحتها تتوقف
على وسط اي لا يكون ان يحمل على ما تحتهما يتوقف على وسط اي لا يكونا محمولين
على ما تحتهما الا بوسط ولهذا احتجنا في اثبات جوهرية النفوس والصور والعقول
وغير ذلك وفي اثبات عرضية الكميات والكيفيات الى وسط ولا شيء مما هو جنس
لما تحته كذلك وفيه نظر اذ لا نسلم انا اذا تصورنا ماهية الجوهر بحقيقته احتجنا
في اثبات الجوهرية له الى وسط واحتياجنا في اثبات جوهرية النفوس والصور
وغيرهما الى الوسط انما هو بسبب عدم تعقلنا هذه الامور بحقائقها الثاني
ان ما تحت الجوهر يختلف بالاولوية وعدمها والاقدمية وعدمها فان الجواهر
الشخصية اقدم في الجوهرية واولى بها من غيرها وكذا العرض يختلف بالاولوية
وعدمها فان العرض القار اولى بالعرضية من غيره وكل ما هذا شانه
فهو خارج عن حقيقة ما تحته فلا يكون جنسا لما تحته وفيه نظر فان الاولوية
والاولوية انما يتصوران بالخروج اذا كانتا في المحمول باعتبار ذاته اما اذا كانتا
باعتبار احواله فلا فالجواهر الشخصية لا تكون اقدم واولى من غيرها في نفس
الجوهرية فان الجواهر الشخصية لا تختلفان في حقيقة الجوهرية بل اقدم

من غيرها

من غيرها في الوجود فان الوجود للجواهر الشخصية اقدم واولى فان الجواهر الشخصية
من حيث هي اشخاص اي غير معقول معناها فلا وجود لها او وجودها على شيء
آخر فهو محمول عليه وعلى غيره فلا يمكن من شرط وجود كل شخص ان يكون معه
غيره بخلاف الجواهر الكلية فانها من حيث هي جواهر كلية بوجه من الوجوه على موضوعات
واستدل ايضا على ان الجوهر ليس بجنس لما تحته بانا اذا قلنا بالشيء بانه جوهر كان
هناك ثلاثة امور الاستغناء عن الموضوع وكون الماهية علة لذلك الاستغناء والماهية
التي عرضت لها هذه العلية فالجوهر اما ان يكون بعض هذه الامور او جميعها وايا
ما كان يمتنع ان يكون جنسا اما اذا كان الجوهر هو الامر الاول فلان الاستغناء امر سلبي
لانه عبارة عن عدم الحاجة الى الموضوع والعدمي لا يكون جنسا للانواع المحصلة
واما ان كان هو الثاني فان العلية من المعقولات الثانية فلا يكون جنسا لما هو
يحصل في الخارج واما اذا كان الثالث فلان الماهية التي عرضت لها العلية اي عرضت
لها انها علة لاستغنائها عن الموضوع مشترك بين الامور المندرجة تحتها فلو كان
مفهومها جنسا لما تحتها امتنع ان يكون مختلفة بتمام الماهية التي عرضت لها العلية
ضرورة اشتراك جميعها في هذا الجنس لكن جاز ان يكون مختلفة بتمام الماهية
بان يكون معروض هذه العلية في الجسم خصوص كونه جسما وفي العقل خصوص
كونه عقلا وفي النفس خصوص كونه نفسا لان المختلفات بالماهية جاز اشتراكها
في لازم واحد واما اذا كان الجوهر هو المجموع فلان المجموع لاشتماله على العدمي
عدمي ولا يكون جنسا للمحصل وفيه نظر اذ كما جاز ان يشترك الامور المختلفة بتمام
الماهية في لازم واحد جاز ان يشترك الامور المشاركة في الذاتي فيه فحينئذ لم يلزم
ان يكون جنسا بل غايته انه يبقى على الاحتمال واستدل ايضا بان الجوهر لو كان جنسا لكان
امتياز الانواع الداخلة تحته بفصول وتلك الفصول يمتنع ان يكون اعراضا لان العرض
لا يكون مقوما للجوهر فيكون جواهر فيصدق الجوهر على تلك الفصول فان كان قول
الجنس على النوع يلزم ان يكون على النوع يلزم ان يكون للفصل فصل آخر ويتسلسل
وان كان قول اللازم الخارجي فلا يكون الجوهر جنسا لما تحته وفيه نظر اذ المراد
بقولهم الجوهر جنس للانواع لا للفصول فيكون جنسا للانواع وعرضا لازما للفصول
ولا يلزم الخلف والحق ان العرض ليس جنسا للاعراض فان العرض لا يدل على طبيعة
السواد والبياض وعلى سائر الطبائع بل يدل على ان له نسبة الى ما هو فيه وعلى انه
ذات يقتضي هذه النسبة وهذا معنى عرضي لان نسبة هذا المعنى الى اكثر الاعراض
مثل الكيف والوضع نسبة امر غير متقوم لماهيتها لان ماهيتها يمكن ان تدرك
مفهومة ولا يكون مشتملة على هذا المعنى والجنس يدل على طبيعة الاشياء حقيقتها
لا بما يخرج ماهيتها من النسبة واما ان الجواهر هل هو جنس ام لا فلم يتحقق عندي ولما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)